هل حان الوقت لتغييرات أمنية!؟

عبدالولي المذابي

■ قضية الطرود المفخخة وقبلها قضية عمر الفاروق النيجيري الذي حاول تفجير طائرة، تشير الى أن مصدر الطرود وتدريب الارهابيين على هذه العمليات هو اليمن، يضاف الى ذلك ظهور قياديين في تنظيم القاعدة بعد إعلان مقتلهم في العمليات التي نفذتها أجهزة الأمن في أبين وأرحب وسميت بالعمليات النوعية الاستباقية، ومنهم قاسم الريمي الارهابي المصنف بالخطر، الذي أعلن عن مقتله رسمياً بعد نجاته مرتين في عمليات سابقة، ليظهر من جديد على قناة تلفزيونية مهدداً بعمليات جديدة لا حدود لها، حتى المدعو علي سيف العبدلي المتهم الأول بإعدام ثلاثة من الأبرياء بمنطقة العسكرية - لحج - في واحدة من أبشع جرائم التصفية المناطقية التي شهدتها بلادنا تحت مسمى الحراك (السلمي)، العبدلي هو الآخر عاد للظهور بعد إعلان مقتله رسمياً.

أعتقد أن كل تلك الوقائع تدل على وجود عجز أمني كبير، وتستدعي على وجه السرعة إجراء تغييرات على مستوى القيادات الأمنية العليا وفي كل الأجهزة، فوزارة الداخلية ابتداءً مسؤولة عن انهيار التنسيق الأمني مع المملكة العربية السعودية التي قدمت معلومات للحكومة الامريكية كان الاولى تقديمها لليمن، في دلالة واضحة على غياب الاعتماد المتبادل، ربما لاعتقاد الجانب السعودي بعدم كفاءة الأمن اليمني، وهو ما اتضح في عملية اختراق الاجهزة اليمنية والحصول على معلومات بشأن الطرود المفخخة وتركها تمر دون إبلاغ سلطات مطار صنعاء، وهو ما وضع اليمن في موقف محرج وأظهر أجهزته الأمنية في صورة العاجز أو المتواطئ مع الجماعات الارهابية، وتبقى نتائج التحقيقات هي الفيصل في حسم الموضوع، فإذا كانت الطرود قد كشفت بواسطة أجهزة المراقبة في مطار دبي، فهذا سيؤكد وجود عناصر متواطئة مع الارهابيين في مطار صنعاء، أما إذا كانت الطرود قد اكتشفت بعد تقديم معلومات استخبارية من الجانب السعودي فإن ذلك سيخفف من الاتهامات الموجهة لليمن وسيفتح المجال للحديث عن تطور الوسائل والامكانات التي يستخدمها الارهابيون وتفوقها على الأجهزة المستخدمة في المطارات، إلا أن العملية تؤكد في الحالتين ضعف الأجهزة الاستخبارية والأمنية في بلادنا، التي لن تنجو من تهمة الاختراق أو عدم الكفاءة أو الاثنتين معاً، وهو الأرجح في اعتقادي.

أما العمليات الاستباقية التي نُفذت بدعم جوي وحظيت بتهليل كبير بعد الاعلان عن نجاحها في قتل عدد من قيادات تنظيم القاعدة في اليمن وعلى رأسهم قاسم الريمي، فهي الأخرى ستنقلب ضد أجهزة الأمن خصوصاً بعد ظهور الريمي من جديد، ليُفتح ملف الضحايا المدنيين الذين اعترفت الحكومة في تقريرها المقدم لمجلس النواب بمقتل ٤٦ مدنياً، إثر الضجة التي حدثت بعد العملية، وصدور توجيهات من الرئيس علي عبدالله صالح بالتحقيق في العملية ونتائجها، وتم غض الطرف عن الاخطاء التي حدثت تقديراً للإنجاز المتمثل في تصفية قائمة كبيرة من قيادات تنظيم القاعدة الأرهابي في اليمن، بالإضافة الى اعتذار الحكومة عن الأخطاء وتعهدها بتعويض أسر الضحايا من المدنيين.

إلا أن ظهور قاسم الريمي مجدداً سيعيد ملف العملية للظهور ايضاً، وترجيح القول بفشل العملية في ضرب القاعدة، وأن الضحايا الذين سقطوا من المدنيين لأسباب سياسية، كما روّجت صحف المعارضة آنذاك..

والمهم في الموضوع أن الأمن اليمني والإعلام الرسمي ظهر في موقف لا يُحسد عليه، ليحمل الأمن صفة الفاشل، والإعلام صفة الكاذب، وهو ما تعززه قضية مقتل المدعو علي سيف العبدلي التي اتضح عدم مصداقيتها هي الأخرى، وتورط فيها الإعلام الرسمي والموالي بسبب عدم دقة المعلومات الأمنية أو ربما اقتعالها في الأساس.

رغم كل ما سبق لاتزال لديَّ ثقة بوجود كفاءات في الأجهزة الأمنية والاستخبارية تمتلك كافة المؤهلات لقيادة تلك الأجهزة، إلا أنها بحاجة الى الثقة وإتاحة الفرصة لإظهار قدراتها، ولاشك أن الوقت مناسب للدفع بهذه الكفاءات لتسنُّم المسؤولية ولو من باب تدوير الوظيفة العامة، وإتاحة المجال للقيادات التي سئمت العمل أو ثبطت همتها كي ترتاح ومع كل الاحترام، قبل أن تجد الحكومة نفسها مضطرة للاستقالة تحت وطأة الضغوط والفشل الذي لا يسمح بالسكوت عنه.□

قيادات في المعارضة لـ« الميثاق »:

إجراء الانتخابات في موعدها خيار لا رجعة عنه

■ أكد أمناء عموم عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية على ضرورة إجراء الانتخابات البرلمانية في ٢٧أبريل المقبل.. وقالوا لـ« الميثاق » إن أي محاولة للتأجيل يعد انقلاباً على الدستور وارادة الشعب.. ولمّحوا الى ان الفترة المتبقية لاجراء هذا الاستحقاق اصبحت قصيرة ويجب البدء للاعداد للانتخابات من الآن والا دخلنا في فراغ دستوري وما يترتب عليه من مشاكل البلاد في غنى عنها.

استطلاع: عارف الشرجبي

□ البكير

□ ابوالفتوح

□ صائل

□ عزي

البكير: علينا أن نتمسك بالدستور وخيار الشعب

أبو الفتوح: التأجيل سيفقدنا المصداقية أمام الشعب والعالم | شائف عزي: لابد من إجرائها في موعدها بعيداً عن المراضاة

صائل: التأجيل سيدخلنا في فراغ دستوري

يقول أمين عام الحزب القومي الاجتماعي عبدالعزيز البكير :

- القرار الذي خرج به اجتماع احزاب التحالف الوطني والمؤتمر جاء ملبياً لتطلعات الشعب الذي ظل متوجساً خلال الفترة الماضية والذي كان يتخوف من عملية التأجيل للانتخابات وما سوف يترتب عليه من ادخال البلد في مشاكل دستورية وقانونية ومؤسسية..واكد البكير على ضرورة احترام الدستور وارادة الشعب واجراء الانتخابات في الموعد المحدد في ٢٧ابريل المقبل.

واعتبر رفض احزاب اللقاء المشترك لمبادرة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام وعرضه بتشكيل حكومة وحدة وطنية تعتاً لا مبرر له من قبل المشترك الذي اعتاد اخذ اكثر مما يستحق خلافاً للدستور وارادة الناخبين.. وقال كنا نتوقع من المشترك احترام هذه المبادرات الكريمة من فخامته ولكن يبدو انهم لايريدون انتخابات ولا غيرها انما ينفذون اجندة خارجية للاضرار بالوطن من خلال وصولنا الى حالة فراغ دستوري.

ونبه الى عدم الانجرار خلف مطالب المشترك التي يبدو أن ليس لها نهاية إلا بخراب البلاد على من فيها وهو مالن نسمح به تحت أي ظرف..من جانبه شدد امين عام الحزب الديمقراطي الناصري شائف عزي صغير على ضرورة اجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد في ٢٧ابريل المقبل.. وقال ان التأجيل الذي تسعى بعض الاحزاب للوصول له يعد مخالفة للمادة ٦٥ من الدستور التي اشترطت التأجيل لمرة واحدة وقد تمت في ٢٠٠٩م وستنتهي في ٢٧ابريل ٢٠١١م.

وقال علينا ان نحترم ارادة الشعب وندعه يختار من يريد.. وتساءل امين عام الحزب الناصري احزاب اللقاء المشترك عن سبب تخوفها من ارادة الشعب ومحاولة الالتفاف عليه، معتبراً ذلك شعوراً بالخيبة والاحباط.

واضاف : علينا الالتزام بالمواعيد الدستورية وان نعمل على تنمية النهج الديمقراطي بدلاً من محاولة وأد هذه التجربة الفريدة في المنطقة.

ولفت الى ان سياسة المراضاة والتنازلات التي اعتاد المشترك الحصول عليها من المؤتمر لن تجد هذه المرة لأن المشترك يبدو انه لايعرف ماذا يريد بالتحديد او انه يريد ادخال البلاد في فراغ دستوري وما سيترتب عليه من مشاكل لاحصر لها.

واختتم قائلاً اذا كانت الفترة الماضية لم تكف لاجراء حوار او اتفاق على مكان الحوار فان الفترة المتبقية ضئيلة أقل ولن تكفي لعمل شيء وبالتالي علينا المضي نحو الانتخابات في الموعد المحدد.

التمسك بهذا الخيار

الى ذلك يقول احمد ابو الفتوح امين عام حزب التحرير الشعبي الديمقراطي ان اجراء الانتخابات في موعدها امر لابد منه وعلى المؤتمر واحزاب التحالف وكافة الاحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة التمسك بهذا الخيار لانه حق دستوري وقانوني.

واكد ان أي تراجع او تأجيل للانتخابات يعتبر تفريطاً في الدستور والقانون والتفافاً على ارادة الشعب في اختيار من يمثله.

وشدد ابو الفتوح على ضرورة اجراء الانتخابات في ٢٧ابريل من العام القادم حتى لانفقد مصداقيتنا امام الشعب والرأي العام العالمي.

وطالب اللجنة العليا للانتخابات بالبدء في عملية التحضير للانتخابات قبل انتهاء الوقت ونكون قد وقعنا في فراغ التأجيل وبالتالي سندخل في فراغ دستوري وقانوني.

وكشف أمين عام حزب التحرير الديمقراطي ان هناك اطرافاً في المشترك تسعى الى فرض سياسة الثلث المعطل حسب اجندة خارجية ويجب التنبه لهذا الأمر..ودعا المشترك الى تغليب مصلحة الشعب والتقيد بالدستور والقانون بعيداً عن المناكفات السياسية التي ستجلب الدمار للبلاد.

لدينا ٢٠٠ مرشح

من جانبه يقول صالح عبدالله صائل امين عام حزب جبهة التحرير ان اجراء الانتخابات البرلمانية في الموعد المحدد خيار لابد منه باعتباره استحقاقاً وطنياً لايمكن التراجع عنه وقد وضعنا في الحسبان ان الانتخابات لابد ان تجرى في الموعد المحدد وإلا سوف ندخل في فراغ دستوري وستعم الفوضى التي يراهن عليها اعداء الوطن في الداخل والخارج ولايمكن احباط هذه المؤامرة إلا باجراء الانتخابات في ٢٧ابريل المقبل.

واكد ان الأحزاب جاهزة لخوض هذا الاستحقاق بكل شفافية وعنفوان وان حزب جبهة التحرير لديه اكثر من ٢٠٠ مرشح في عموم الوطن.□

بيـــان للشعب.. لمـــاذا؟

مخاطبة الشعب والشكوى له بمرارة عن فظاعة ما وصلت اليه الأمور من حالة عبثية وممارسات تمت خلال المرحلة الماضية تحت شعار الحوار لم يكن سوى تعبير صريح عن اللجوء الى صاحب المصلحة الحقيقية والأولى والمتمثل في الشعب مالك القرار الأول والأخير.

ولم يكن بالتالي مستغرباًأن نجد احد طرفي الحوار والمتمثل في احزاب التحالف الوطني الديمقراطي يلجأ لخيار مخاطبة الشعب، ذلك ان الابواب والمسارات التي كانت مأمولة ان يشق عبابها الحوار باتت موصودة واصبح من المستحيل اعتبارها دروب نجاة وخلاص من واقع يعيشه الوطن ومن احتقان سياسي تجاوز كثيراً وبلا منطق او عقل ثوابت الوطن وراح بعيداً بعيداً مع اعداء الشعب الذين يكرهون ولو للحظة واحدة ان يروا بأم أعينهم خطوة يمانية رائدة باتجاه المستقبل الأفضل.

يحيى علي نوري

لم يكن مستغرباً هذا اللجوء الى الشعب الصابر الذي تحمل كثيراً من التداعيات والارهاصات التي جلبها اليه الحوار الذي ارادت احزاب ومنظمات الدفع به باتجاه تحقيق احلامها ومصالحها الضيقة وراحت من خلاله تحلم وتحلم بكل ماهو عبثي يحقق لها ساديتها التي تعاني من نزيف حاد في مسئولياتها.. نزيف كاد أن يعصف بالوطن تحقيقاً لأحلامها التي ما أنزل الله بها من سلطان..

إذاً اللجوء الى الشعب من قبل أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بعد تعبيراً صارخاً وواضحاً وجلياً عن عظمة المسئولية الوطنية التي تستشعر بها هذه الاحزاب ازاء دورها وواجباتها ومسئولياتها تجاه شعبها.

لجوء لاريب يحمل في طياته حكاية طويلة عن حوار حاولت أحزاب ومنظمات سياسية هكذا نسميها وفقاً للقانون الذي منحها هذه التسمية حكاية جديرة بان يرصد تفاصيلها كتاب السيناريوهات الدرامية ففيها ما يشجعهم على حبك قصة طويلة باجزاء وأجزاء بل وملحقات عن اضحوكة زعمت هذه الاحزاب بانها الحوار وضربت بها عرض الحائط بكل ما تمثله من مثل وقيم واخلاقيات دينية ووطنية وانسانية.. الخ من المسميات والاوصاف المعبرة عن كل ماهو مشرق وحضاري في تاريخ الإنسان بل والاوطان.

حكاية ملها الشعب بكل قواه، مل متابعة احداثها السمجة، مل سماع شريطها المشروخ الذي لم يات يوماً بجديد سوى المزيد من تكريس ممارسات اللاروح، اللا وعي، اللا فهم، اللا انتصار للوطن ولمصالحه العليا.

حكاية احداثها تبكي كل غيور على وطنه وامته ،حكاية مثلت بكل ابعادها الدرامية فظاعة ما يرتكب من جرم في حق الممارسة الديمقراطية تحت شعارات جوفاء تحاول عبثاً مخاطبة الشعب وتصور له كثيراً وتجهيلاً بانها تحاول الانتصار لآماله وتطلعاته.

آمال وتطلعات ظلت احزاب اللا وعي واللا منطق من سياسي ولا موقف مبدئي ولامنطق ولا استفادة من تجارب الآخرين تحاول عبثاً التسويق لها في وقت يواجه فيه الوطن تحديات اكبر.. تحديات فضحت بجلاء فظاعة هذا التسويق السياسي الرخيص الذي لم يستطع ولو للحظة واحدة أن يتناغم مع معطيات الراهن او يحاول التأكيد ان معطيات اليوم تتطلب بالنسبة للشعب حركة دراماتيكية تعلو على مفهومي الفوضوية والديكتاتورية ونوازع الروح الشمولية التي للاسف الشديد تخلصت منها القيادات العليا في يمن اليوم ووجدناها تحل في عقول ووجدان المعارضة في اقطع صور اللامعقول في الحياة الديمقراطية التي تعيشها الشعوب الناشئة ديمقراطياً على الأقل..

دراما حدثية عديمة الفكر والفائدة والرسالة الوطنية والاجتماعية.. رسالة فشلت مبكراً في الوصول الى الجمهور اليمني، ومع ذلك ظل اصحابها يكررون ارسالها لكن دون جدوى، دون تغذية رجعية كما يسمون ذلك في علم الاتصال والاعلام ودون تواصل واتصال حميم ولو في أبسط ابجدياته وبين الشعب الذي يحاولون التغرير به والذهاب بعيداً ليس الى المستقبل الأفضل ولكن الى محطات عدة الى الوراء.. محطات مليئة بدوائر الصراع والتطاحن التي ملها الشعب وفر من فظاعة ما تكبده من جرائها من خسائر فادحة مازال حتى اليوم يدفع ثمنها كارث بغيض من ماض أبغض يمثل اليوم احدى العوائق الكؤودة التي تقف أمام مسيرته لتثنيه عن مواصلة تحقيق احلامه على ارضه او ان يستفيد ولو قليلاً من تاريخه الحضاري التليد.

حكايات جرّت صانعيها ومحبكيها من اصحاب الخيال الضيق المريض والرؤى السطحية الى متاهات حاولوا من خلالها جر الشعوب فاذا بهم يجدون أنفسهم ينجرون اليها فكانوا بجدارة أبطالاً حقيقيين لمتاهات السياسة والحوار وعناوين عريضة لكل عاص يحاول العبث بنفسه وبأسرته وبمجتمعه ووطنه وأمته.

حكايات تعكس فظاعة الارتهان لفكر ضيق حاولوا خلاله تفسير معطيات الداخل اليمني من خلال قراءات قاصرة وجاهلة ومتخلفة لمعطيات الخارج وتصوروا بغباء شديد بانهم قادرون على تحقيق احلامهم وبان كافة القوى الاقليمية والدولية معهم حتى يتمكنوا من قلب نظام الحكم وان يجدوا أنفسهم على مقاعد النظام ولو كان ذلك على دبابات اوروبية او امريكية او اقليمية المهم ان يتحقق لهم ذلك كما تحقق وهماً وخيالاً وكذباً ودجلاً لامثالهم في عراق اليوم الذي لم ينعم بشيء سوى بالمزيد من انهار وانهار من دماء أبنائه.. حكايات لاتخلو جميعها من دروس قد يفاد منها لكل متطلع الى المعرفة في العلوم السياسية بل وفي الثقافة والسلوك الوطني وجميعها لاتقدم إلا الأنموذج الفاشل بجدارة في الممارسة الديمقراطية بل وفي الارتهان لأفكار واحلام لاتستند للواقع باي صلة.

انها حكايات تمثل مادة خصبة لكتاب الحكايات والروايات والروائع المسرحية، تجذب اليها بشدة كل مبدعي كتاب الدراما حتى ينهلوا من هذه الحكايات عبراً في الدروس الوطنية وفي الالتزام بالمثل والقيم الوطنية التي تجد الفكر الانساني.. والتاريخ ما يعطيها متسعاً اكبر لتجسيد عظمة دروس الالتزام للافادة منها وفظاعة دروس الارتهاب للاعتبار منها.

نخلص هنا ان احزاب التحالف الوطني الديمقراطي وعندما وجدت نفسها محاطة بحالة من السخرية الشعبية العارمة لاستمرارها في حوار ممجوج وفي حركة الدوائر المغلقة العاجزة عن السير قدماً باتجاه الاستغلال الامثل لممارسة الديمقراطية قررت وبروح ديمقراطية اللجوء الى الشعب صاحب المصلحة الاولى من اي فعل وطني كما اسلفنا.

إذاً خطوة عبر عنها بيان هذه الاحزاب الذي تلاه صادق امين ابوراس الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام امام مختلف مندوبي وسائل الاعلام في رسالة لم يكن الهدف منها الخارج بل الشعب الذي حددت هذه الاحزاب بدقة متناهية كطرف اكبر واعظم تخاطبه وتشكو له حالها مما وصلت اليه البلاد والعباد جراء ممارسات غير مسئولة تحت شعار الوطنية والحوار الوطني وتحت عناوين لاتخلو من الترويج لكل ما هو وطني..ولاريب ان بيان احزاب التحالف قد حمل في طياته تعبيرات ومفردات تدلل على ان الوطن وتجربته امام مفترق طرق اما السير باتجاه المستقبل الأفضل او العودة المنكسرة لكل تداعيات الماضي وآثاره التدميرية التي مازالت- للاسف الشديد- تجد اليوم من ينفخ فيها النار بهدف إلحاق اكبر خسائر بالمجتمع وجره الى الصراع الدامي الذي تحمل الشعب اليمني وعبر مراحل عدة من تاريخه الكثير من الضحايا والاهدار الكبير للامكانات التي كان بالامكان توظيفها فيما يعزز من مكانة اليمن الحضارية.

وبالعودة هنا الى مضامين هذا البيان الموجه الى الشعب والى مختلف قواه الحية نجد انه كان من الموضوعية والمنطقية ما جعله بياناً محترماً في روحه واسلوبه وعظمة حيويته الحضارية وفي تعامله ومخاطبته مع الشعب ويتجلى ذلك في إشارته الكاشفة والواضحة لكافة العراقيل والصعوبات التي لاتزال تعترض مسيرة الحوار الوطني وتمثل تحدياً حقيقياً لابد للوطن من تجاوزه.

وكم كان ذلك البيان في شكواه إلى الشعب قادراً على هز وجدان ومشاعر اليمنيين وهو يسرد كل محطات التنازلات التي كان للقيادة السياسية بزعامة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام أن قدمها لاحزاب المشترك بهدف تشجيعها وشدها الى المزيد من الممارسة الديمقراطية في اطار من الحوار المسئول، وكم كان عظيماً ذلك البيان والموقف العظيم المدون في ثناياه والذي حرصت القيادة السياسية ومنها احزاب التحالف الوطني الديمقراطي ان تسجله باحرف من نور وهو يسرد وبشموخ كبير هذه التنازلات ابتداء من الموافقة على التمديد لمجلس النواب ووضع كل القضايا في اطار طاولة حوار يشارك فيها طرف الحوار بصورة متكافئة وان يقدم فيها تنازلاً اكبر يتمثل في تشكيل حكومة وطنية وتشكيل لجنة الانتخابات من الاحزاب.. الخ من التنازلات التي مازالت المعارضة في العديد من الدول العربية تحلم بها بل وتعدها من المستحيلات.

ولاريب هنا ان اللجوء الى الشعب ومخاطبته لم تكن للعب بعواطفه ومشاعره وانما كانت بمثابة لحظة تاريخية كان ينتظرها الشعب بعد ان سخط بقوة وعنفوان من القيادة السياسية لعدم قيامها بهذه الخطوة بل وحملها مسئولة الارجاء لها واعتبر ان وقوفها الى جانب احزاب المشترك دون حسم مقتدر لحالة العبث الحواري بمثابة تشجيع لهذه الاحزاب للمزيد من ممارسة الفوضى، الأمر الذي دفعها الى ارتكاب حماقات اضرت كثيراً بالحاضر والمستقبل اليمني والى حدود اختلط فيها الحابل بالنابل في وطن الايمان والحكمة..

فاحزاب المشترك اصبحت في ظل اللا وعي واللا مسئولية لاتميز الغث من السمين وباتت تدافع عن قتلة ومجرمين وقطاع طرق بل وذهبت اكثر من ذلك الى التشكيك في كل ما تقوم به الحكومة من دور وطني مسئول في مكافحة الارهاب والقضاء على التمرد وكذا الدفاع عن الذين ذهبوا بعيداً الى عهد ما قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م، يستعيدون فصول الماضي المأساوي وكل ذلك لاشك قد شجع احزاب المشترك على ارتكاب المزيد من المناكفة السياسية كنتيجة لقراءة غير منطقية للمعطيات وعلى رأسها بالطبع المعطيات والتحولات والمتغيرات المتسارعة التي تشهدها الساحة اليمنية.

وخلاصة ان لجوء احزاب التحالف الوطني الى الشعب والشكوى له بمرارة عما بات يعانيه الوطن وما يتحمله كل يوم من خسائر فادحة على حساب اقتصاده وفرص الاستثمار فيه ومكاسبه السياحية لتنمية كل هذه الممارسات غير المقبولة.□